

استمرت الحياة النيابية في عهد الملك عبد الله الثاني. انتخب المجلس الرابع (2003-2007) الذي ضم 6 مقاعد مخصصة للمرأة لأول مرة. واجه المجلس الخامس عشر (2007-2009) استياءً عاماً، مما أدى إلى حله عام 2009. أعقب ذلك تعديلات على قانون الانتخاب شملت زيادة عدد المقاعد إلى 120، تخصيص 12 مقعداً للمرأة، وإشراف القضاء على الانتخابات لأول مرة. تم حل المجلس السادس عشر (2010-2012) في 2012 بسبب أحداث الربيع العربي. شهد عام 2013 انتخاب المجلس السابع عشر (2013-2016) بقانون انتخاب جديد خصص 27 مقعداً للقوائم الوطنية من أصل 150. بعد ذلك، انتخبت المجالس الثامن عشر والتاسع عشر. وفي أيلول 2024، انتخب المجلس العشرون وفقاً لقانون انتخاب جديد يمثل الأحزاب السياسية بنسبة 30% من المقاعد حالياً، ترتفع إلى 50% ثم 65% في المجالس اللاحقة ضمن القائمة الحزبية.